

الحي ، ويلجأون إلى أسلوب تجريدي جامد ، يتمثل بإجراء جمع رقمي لجمال القوات العربية ، ومقارنة الأرقام الكبيرة الناجمة عن الجمع مع رقم القوات المسلحة الاسرائيلية ، لظهور التفاوت الهائل بين الرقمين . والانطلاق من هذا التفاوت لاستدرار عطف العالم وابتزاز مساعداته ، ومطالبة الغرب بمزيد من الأسلحة والمعدات لتقليص الهوة التسليحية ، أو لتركييز الاضواء حول انتصار القوة الصغيرة على القوة الكبيرة (كما حصل في ١٩٦٧) وتبرير هذا الانتصار بالمعبرة العسكرية ، والبطولات الخارقة ، والتفوق القيادي والتنظيمي ، والهوة التكنولوجية !

والامثلة على هذا الأسلوب الستاتيكي الخاطيء كثيرة ، واخرها ، ما قاله الجنرال والنائب في الكنيست اريك شارون في المؤتمر الصهيوني المنعقد في نيويورك خلال النصف الاول من ايلول ١٩٧٦ ، عندما اعرب عن قلقه من ميزان التسليح في الشرق الاوسط ، وقال انه علم من احصائيات المصادر الاميركية المسؤولة ان مصر حصلت من الاتحاد السوفياتي بعد حرب تشرين على ١٠٠ طائرة « ميغ - ٢١ » ، و ٤٠ طائرة « ميغ - ٢٢ » ، و ٦٠٠ دبابة « ت ٦٢ » ، و ٤٠٠ دبابة « ت ٥٤ » و « ت ٥٥ » ، ومئات العربات المدرعة وبطاريات المدفعية والصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ ارض - ارض ، ثم اجمل حديثه بقوله ان العرب حصلوا منذ حرب تشرين على اسلحة قيمتها ٢٠ مليار دولار ، بينما لم تحصل اسرائيل الا على اسلحة بقيمة ٥ مليارات ، وان العرب سيحصلون في العام المقبل (١٩٧٧) على اسلحة بقيمة ٢,٥ مليار دولار ، في حين لن تحصل اسرائيل الا على اسلحة قيمتها مليار دولار .

وسواء كانت الأرقام التي اوردها شارون صحيحة ام خاطئة ، فاننا لن نتوقف عندها ، لانها لا تتعلق بميزان القوى ، ولا تعطي - حتى في حالة صحتها - الا صورة عن تجارة الاسلحة في الشرق الاوسط . وتجارة الاسلحة شيء وميزان القوى شيء اخر . واذا كانت الاحصائيات تعطي صورة دقيقة الى حد ما عن اتجاه تجارة الاسلحة ، او عن مخزون الاسلحة في منطقة ما ، فان هذه الاحصائيات لا تدل على شيء عند حساب ميزان القوى . وسنبرهن في صفحات التالية على صحة هذا الرأي ، ومدى الهوة القائمة بين « حساب الحقل وحساب البيدر » . وسنقدم ميزان القوى الحقيقي المحسوب بطريقة ديناميكية متصفة بالواقع ونابعة من معطياته ، معتمدين في الحساب على الأرقام الواردة في المنشورات العالمية غير السرية التي تقدم احصائيات شبه كاملة حول مخزون الاسلحة في العالم (تقارير المعهد الاميركي للابحاث السياسية ، وتقارير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ، وتقارير